الاشكال الحقيقي حول المؤتمر . فقد انطلقت هذه اللجنة من المبدأ النضالي الذي أقرته اللجنة التحضيرية والقائل بحق العاملين في أجهزة الثورة الاعلامية بالانضمام الى عضوية الاتحاد والمؤتمر، لتجعل منه بابا للتنافس البعيد عن الروح النقابية السليمة ، وغير الحريص على بنية الاتحاد الداخلية ، فقد كان هم ممثلي المنظمات ان يحصلوا على أكبر عدد من الاصوات التي تمثلهم في المؤتمر ، سواء أكانت هذه الاصوات تنطبق عليها شروط العضوية ام لا ، ولذلك شهدت قاعة المؤتمر حشدا كبيرا من أعضاء المنظمات لا يمتون بصلة الى عالم الكتابة ، بكافة أشكالها . وكان لا بد لهذه القضية الهامة والاساسية ان تعكس نفسها على كافة اعمال المؤتمر ، على مستوى مناقشاته، ثم على طبيعة تشكيل الامانة العامة ، واخيرا على اسلوب انتخابها . ومنذ اللحظات الاولى لانعقاد المؤتمر ، كانت طبيعة تشكيله ونمط العضوية فيه ، حديث الجميع ، ومركز الاستقطاب في انتقاداتهم . ونتيجة لهذا الجو السائد ، فقد تركز اهتمام عدد كبير من أعضاء المؤتمر على مناقشات لجنة النظام الداخلي ، وحاولوا جهدهم اعادة صياغة البنود التي تتعلق بعضوية الاتحاد بصورة دقيقة تضع حدا لاي تلاعب بها في المستقبل يخرجها عن حدودها النقابية السليمة ، على أن تكون من اولى مهمات الامانة العامة بعد انتخابها، اعادة النظر بعضوية الاتحاد بناء على شروط العضوية المقرة .

الامانة العامة :

واذا تغزنا عاميدن عن مستوى المناقشات التي تمت في المؤتمر ، وعن مستوى التوصيات التي اتخذت، لنصل مباشرة الى قضية الامانة العامة ، فسنجد أنفسنا مباشرة ، امام القضية التي كادت ان تفجر المؤتمر ، بسبب الافق الضيق الذي عولجت به سياسيا ونقابيا . فكما تحكمت لجنة الخمسة التي تمثل المنظمات بعضوية المؤتمر ، تحكمت مرة اخرى بتشكيل الامانة العامة . فقد التقت هذه المنظمات ، واتفقت فيما بينها على أمانة عامة مشكلة من خمسة عشر عضوا ، كان واضحا تماما أنها اختيرت بناء على قاعدة واحدة ، هي توازن القوى (قوى الاصوات) بين المنظمات ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار نوعية المؤتمر ، كمؤتمر للكتاب والصحفيين ، ودون أن تلتزم بالقرار الذي اتخذ في اللجنة التحضيرية ، والذي من على أن تكون الكفاءة هي المقياس الذي يعتمد في الحوار حول طبيعة تشكيل الامانة العامة للاتحاد . والقاعدة التي اتبعت في تشكيل الامانة العامة كانت كما يلي: حدد لكل تنظيم ان يعين عددا من اعضائه حسب نسبة اتفق عليها ، وان يعين بالاضافة الى ذلك مستقلا يختاره هو . ولما كانت التنظيمات لا تملك بين اعضائها او بين المستقلين المقربين اليها اسماء تتمتع بالكفاءة اللازمة ، فقد جاء تركيب اللائحة معبرا عن توازن القوى التنظيمي ، وبعيدا كل البعد عن التعبير عن الكتاب والصحفيين. ولتوضيح الجو العام الذي ساد في مناقشات الكواليس ، يكفي أن نذكر ان لجنة الخمسة ناقشت لمدة طويلة ترشيح الشاعر محمود درويش للامانة العامة ، ثم كان قرار الاغلبية بالرفض ، وخلت القائمة من كتاب وصحافيين مرموقين لانه لم يوجد تنظيم يقترح ترشيحهم . وبناء لذلك تشكلت القائمة المقترحة على الشكل التالي :

— ٣ اعضاء لفتح ومستقل تختاره .

— ٢ اعضاء للصاعقة ومستقل تختاره .

— عضو واحد لكل من الديمقراطية والشعبية وجبهة التحرير العربية ، اضافة الى مستقل تختاره .

— عضوان من المستقلين .

وقد أثار تشكيل هذه القائمة ، ضجة واسعة في اوساط المؤتمر ، وتمثل الرد عليها بتقديم قائمة اخرى ، تجمع بين اسماء الكتاب الفلسطينيين المعروفين ، وأسماء ممثلي المنظمات ، لتحقيق تزاوجا بين العامل السياسي والعامل النقابي في تشكيل أي مؤسسة نقابية ، كما تمثل الرد عليها بترشيحات فردية اخرى . ولكن كان واضحا بشكل مسبق أن القائمة المقرة من قبل المنظمات هي التي ستفوز بحكم طبيعة تشكيل المؤتمر التي تحدثنا عنها ، وبالفعل فقد فاز بالانتخابات ١٣ عضوا من أصل ١٥ من اعضاء القائمة ، ولم يفز من الاسماء المرشحة خارجها الا غانم زريقات والدكتور أنيس صايغ (وحل محمود درويش محل بلال الحسن الذي انسحب من القائمة) .

وقبل أن تعلن نتائج الانتخابات بصورة نهائية ، تبين أن المنظمات بالرغم من اتفاقها على قائمة موحدة ، الا أنها قامت بعملية تلاعب على بعضها